موسكو تنفي مسؤوليتها عن «مجزرة بوتشا» وتتهم كييف وداعميها بفبركة «عرض مسرحي»

الطاقة الروسية في مرمى العقوبات وصواريخ أميركية تصل أوكرانيا

صورة تظهر حجم الدمار الذي تسبب فيه القصف الروسي في مدينة ماريوبول الأوكرانية (رويترز)

عواصم ـ وكالات: أججت صور جثث المدنيين المرمية على قارعة الطرقات في بوتشا الأوكرانية غضبا عالميا واتهامات لروسيا بارتكاب «إبادة جماعية» نفتها موسكو، ودفعت ساسة غربيين للإعداد لعقوبات جديدة تستهدف قطاعي النفط والفحم الروسيين، فيما تتجه الأنظار صوب الشرق حيث يتوقع أن تكون المعركة الكبرى التي يحشد لها كل من روسيا من جهة وأوكرانيا وداعميها الغربيين من جهة ثانية.

ولا يزال عدد القتلى الإجمالي في «مجزرة بوتشا» غير مؤكد، حيث ارتفع إلى 410 عدد جثث المدنيين التي عثر عليها في أراض بمنطقة العاصمة كييف التي استعادتها القوات الأوكرانية، وفق ما أعلنت النائبة العامة لأوكرانيا إيرينا فينيديكتوفا.

وألقت تلك الأعمال الوحشية بظلالها على محادثات السلام بين روسيا وأوكرانيا التي كان يفترض أن تستأنف أمس عبر الفيديو.

وردا على سؤال عما إذا كان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين سيحاسب على قتل المدنيين، قال الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي إن آخرين يشاركونه في تحمل المسؤولية.

وأضاف لشبكة (سي.بي.إس) «أعتقد أنه يجب معاقبة كل القادة العسكريين، وكل من أعطى التعليمات والأوامر».

ووصف وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن الصور بأنها «مؤلمة للغاية»، بينما دعا الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش إلى إجراء تحقيق مستقل.

ودعا رئيس الوزراء البولندي ماتيوش مورافيتسكي إلى تشكيل لجنة تحقيق دولية بشأن «الإبادة الجماعية». وصرح مورافيتسكي أمام الصحافة أن «هذه المجازر الدامية التي ارتكبها جنود روس، تتطلب أن تسمى باسمها. إنها إبادة جماعية، ويجب أن يحاسبوا عليها».

كما دعا إلى فرض عقوبات غربية جديدة على روسيا مشبها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بطغاة دمويين من الماضي.

من جهته، أعلن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون أنه «يؤيد» فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات جديدة على موسكو قد تشمل النفط والفحم.

وقال ماكرون «ما حصل في بوتشا يتطلب حزمة جديدة من عقوبات وتدابير واضحة جدا»، وأضاف «سننسق مع شركائنا الأوروبيين، وخصوصا ألمانيا في الأيام المقبلة»، متحدثا عن عقوبات فردية وتدابير تطول الفحم والنفط الروسيين.

وأضاف «هناك اليوم مؤشرات واضحة جدا على ارتكاب جرائم حرب، وثبت تقريبا أن الجيش الروسي كان موجودا في هذه المدينة الصغيرة حيث قتل مدنيون».

وقالت بعثة بريطانيا لدى الأمم المتحدة، التي تتولى رئاسة مجلس الأمن في أبريل، إن المجلس التابع للأمم المتحدة سيبحث التطورات في أوكرانيا اليوم الثلاثاء بعد رفض طلب موسكو عقد اجتماع أمس لمناقشة ما أسمته «استفزاز من قبل متطرفين أوكرانيين» في بوتشا بعد اتهامات كييف.

في المقابل، اعتبر وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف الاتهامات والصور في بوتشا مفبركة لتشويه صورة بلاده، وتمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

وأضاف لافروف في اجتماع مع نائب الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية مارتن غريفيث: «تم شن هجوم وهمي (مزيف ومفبرك) آخر في بوتشا بعد أن غادرت القوات الروسية من هناك.. ووفقا للمخطط الغربي أقيم هناك عرض مسرحي، وتم نشر الفبركات عبر جميع القنوات والشبكات الاجتماعية من قبل الممثلين الأوكرانيين ورعاتهم الغربيين».

وقالت لجنة التحقيقات الروسية في بيان إن ألكسندر باستريكين رئيس اللجنة أمر بفتح تحقيق فيما أسماه «استفزازات»، متهما أوكرانيا بنشر «معلومات كاذبة عمدا» عن القوات الروسية.

ميدانياً، استأنفت أوكرانيا استعدادها في جميع أنحاء البلاد، حيث قالت هيئة الأركان العامة إن حوالي 60 ألف جندي احتياطي روسي تم استدعاؤهم لتعزيز الهجوم، بينما قالت المخابرات العسكرية البريطانية إن القوات الروسية، بما في ذلك مرتزقة من شركة فاغنر العسكرية الخاصة المرتبطة بالدولة، تتحرك صوب الشرق.

وقال المتحدث باسم وزارة الدفاع الأميركية «البنتاغون» جون كيربي إن شحنات من المساعدات العسكرية وصلت إلى أوكرانيا خلال الساعات الماضية، مشيرا إلى أن واشنطن تمد كييف بصواريخ جافلين وستينغر وغيرها من المعدات العسكرية.

وشدد كيربي في مقابلة مع شبكة «فوكس نيوز» (FoxNews) على أن واشنطن ستواصل تقديم هذه المعدات العسكرية نظرا لحاجة أوكرانيا إليها، وفق قوله.

واعتبر كبير موظفي البيت الأبيض رون كلين أن القوات الأوكرانية تحقق انتصارا في محيط كييف وشمالي البلاد.

وأضاف في مقابلة تلفزيونية أن هناك أدلة على أن بوتين يقوم بإخراج قواته من شمال أوكرانيا لنشرها شرقا، بهدف إعادة إطلاق المعركة من هناك.

وأعلنت وزارة الدفاع الروسية قصف مطار بولوفوي في مقاطعة ميكولايف بصواريخ، ما أسفر عن تدمير 3 مروحيات عسكرية.

وقال المتحدث باسم الوزارة اللواء إيغور كوناشينكوف «قامت القوات الجوية الروسية باستهداف عدة مواقع تابعة للجيش الأوكراني، ومنها في بلدة ليسيتشانك، حيث تم القضاء على مجموعة تعمل ضمن اللواء اللوجستي المسؤول عن العربات والدبابات العسكرية».

رئيس الدولة يستشير خان وشريف لتعيين رئيس حكومة تصريف أعمال

المحكمة العليا الباكستانية تتدخل للبت بمصير عمران خان

ميان شهباز شريف زعيم المعارضة الباكستانية خلال خروجه من المحكمة العليا في اسلام اباد أمس (رويترز)

إسلام أباد ـ وكالات: في فصل جديد من فصول الأزمة السياسية في باكستان الدولة النووية في جنوب آسيا، تدخلت المحكمة العليا من أجل البت في مصير رئيس الحكومة عمران خان بعد يوم من حل البرلمان بطلب منه لعرقلة التصويت على حجب الثقة بحكومته.

وقامت كل من المعارضة، التي نددت بـ «يوم أسود في تاريخ باكستان الدستوري»، والحكومة برفع حججهما إلى المحكمة العليا.

والمحكمة مستقلة مبدئيا، لكن غالبا ما اتهمت في الماضي بالامتثال لأوامر السلطات المدنية أو العسكرية المتعاقبة.

ومن المتوقع أن يبقى خان في منصبه لمدة أسبوعين آخرين، قبل تشكيل حكومة مؤقتة لتنظيم الانتخابات. لكن هذا البرنامج يمكن أن تعدله قرارات قانونية محتملة.

ومن السيناريوهات الممكنة أمام المحكمة الأمر بإعادة تشكيل البرلمان، أو الدعوة إلى انتخابات جديدة، أو منع خان من الترشح مرة أخرى إذا تبين أنه تصرف بطريقة غير دستورية.

كما يمكن للمحكمة أن تقرر أنها لا تستطيع التدخل في الشؤون البرلمانية.

وقال رئيس الدولة عارف علوي، وهو منصب شرفي إلى حد كبير، على تويتر أمس إن خان سيبقى رئيسا للوزراء بصورة مؤقتة.

وقد طلب علوي، من رئيس الوزراء وزعيم المعارضة شهباز شريف ترشيح أسماء لتعيين رئيس حكومة تصريف أعمال، وفقا لبيان صادر عن مجلس الوزراء أمس.

وسيعين الرئيس علوي أيضا رئيس الوزراء المؤقت بالتشاور مع خان وشريف.

وفي حالة عدم اتفاق خان وشريف على اسم في غضون ثلاثة أيام، يعود اختيار المرشح للجنة من ثمانية أعضاء في البرلمان.

وسيرسل كل من خان وزعيم المعارضة اسمي مرشحين للجنة لشغل منصب رئيس الوزراء.

ويقول خان إنه لم يتصرف بطريقة غير دستورية، واصفا خطوة الإطاحة به بأنها مؤامرة دبرتها الولايات المتحدة، وهو ادعاء تنفيه واشنطن.

ويقول محللون سياسيون إن الجيش نظر بشكل إيجابي لأجندة خان المحافظة القومية عندما فاز في الانتخابات التي جرت عام 2018، لكن دعمه تراجع لاحقا بسبب خلافات متعددة.

وينفي الجيش تدخله في السياسة المدنية، لكن من المستبعد أن يقف الجنرالات مكتوفي الأيدي إذا اعتقدوا أن الفوضى السياسية تضر بالبلاد أو إذا كانت مصالحهم الأساسية مهددة.

ورفضت أحزاب المعارضة قبول قرار رئيس البرلمان، ووصفوه بأنه غير دستوري، متعهدة بالطعن عليه أمام المحكمة.

ونظمت أحزاب المعارضة في البداية اعتصاما داخل البرلمان، وبعد ذلك عقدت إجراءات موازية للتصويت على اقتراح بحجب الثقة، بدت أنها عملية ساخرة.

ورفض رئيس البرلمان قاسم سوري السماح بأي تصويت على الاقتراح، قائلا إن المعارضة أعدت خطة سرا مع قوة أجنبية لإزاحة خان.

وتثار هواجس بشأن إمكانية أن يؤدي جمود طويل الأجل إلى تدخل الجيش، وهي خطوة يمكن أن تقوض الديموقراطية الهشة بالبلاد.

ويرى معظم الخبراء أن قرار رئيس البرلمان وما تلاه من حل البرلمان بأنه غير دستوري.

تقدم «كبير» في المشاورات اليمنية و«التعاون» لمؤتمر دولي لإعادة الإعمار

عواصم ـ وكالات: قدم سفير مجلس التعاون الخليجي في اليمن سرحان المنيفر ملخصا عن المشاورات اليمنية، وقال: «نقف دائما إلى جانب اليمنيين للخروج من الأزمة الحالية»، مشيرا الى أن «الباب مازال مفتوحا لمشاركة جميع الأطراف اليمنية بالمشاورات».

وأوضح أن «المشاورات تستهدف مشاركة جميع الأطراف اليمنية»، مضيفا: «نستهدف أمن وسلامة واستقرار اليمن».

وتابع: «لن نقبل أن يكون اليمن خارج منظومة مجلس التعاون.. ونهدف لعقد مؤتمر دولي لإعادة إعمار اليمن» و«اليمنيون مجمعون على تعزيز مؤسسات الدولة وهم يبحثون المعوقات ولم يبلغوا مرحلة الحلول بعد».

ولفت الى «اننا ننظر إلى اليمن كمكون واحد.. والمشاورات منحت اليمنيين منصة للحوار.. وهم قادرون على تطبيق ما يتفقون عليه في هذه المشاورات».

وأكد وقوف مجلس التعاون الخليجي الدائم «إلى جانب اليمنيين للخروج من الأزمة الحالية»، لافتا الى أن «المشاورات ستختتم في الموعد المحدد لها».

وتواصلت، امس، اجتماعات المشاورات اليمنية ـ اليمنية في الرياض لليوم السادس برعاية مجلس التعاون الخليجي، حيث عقدت جلسة مناقشات مع رئيس وأعضاء الحكومة يشارك فيها أعضاء مجموعات العمل المصغرة في الشأن السياسي والاقتصادي والتنموي والإغاثي والاجتماعي والأمني.

وكشف سياسيون مشاركون في المشاورات عن تقدم كبير في مناقشات القضايا السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية.

في هذه الأثناء، دخلت سفينتان محملتان بالوقود لأول مرة منذ ثلاثة أشهر إلى ميناء الحديدة الواقع تحت سيطرة الحوثيين غرب اليمن، وذلك في إطار الهدنة التي بدأت السبت وتستمر شهرين.

وأشاد منسق الشؤون الانسانية في اليمن ديفيد غريسلي في بيان بالسماح بدخول السفن، قائلا «أرحب بالالتزام بالسماح بمرور سفن الوقود إلى موانئ الحديدة. هذه الموانئ هي نقاط دخول مهمة للوقود والغذاء والسلع الاساسية الأخرى إلى اليمن».

كما رأى ان استئناف بعض الرحلات الجوية التجارية من وإلى مطار صنعاء «بمنزلة أخبار مرحب بها من قبل العديد من اليمنيين، بمن فيهم أولئك الذين كانوا ينتظرون فرصة للحصول على العلاج الطبي أو التعليم في الخارج وللعائلات التي كانت تأمل في لم شملها خلال شهر رمضان».

في غضون ذلك، أكد المتحدث باسم الجيش اليمني العميد عبده مجلي أن جيش بلاده ملتزم بالهدنة ولم ينفذ أي عمليات هجومية، لافتا إلى أن كل الأعمال التي يقوم بها دفاعية ضد هجمات الحوثي.

وقال مجلي في تصريحات أوردتها قناة «اليمن الإخبارية» امس إن القوات الجوية ملتزمة بالهدنة، ولم تنفذ أي هجمات جوية واستهدافات لمعدات وأسلحة الحوثيين، مضيفا أن ميليشيا الحوثي لم تلتزم بالهدنة الأممية المعلنة، متحدثا عن عدة خروقات قامت بها في جبهات مأرب وتعز والحديدة.

إسرائيل تتأهب للتصعيد وزيارة لابيد لـ «باب العامود» تؤجج الغضب

قوات الاحتلال تعتدي على محتجين فلسطينيين وتعتقل احدهم في القدس المحتلة (أ.ف.ب)

عواصم ـ وكالات: أججت زيارة وزير الخارجية الإسرائيلي يائير لابيد الى منطقة باب العامود شرقي القدس المحتلة ليل أمس الأول، غضبا فلسطينيا تحول الى احتجاجات واجهتها قوات الاحتلال بمزيد من القمع والاعتقالات.

واندلعت مواجهات بين عشرات الشبان والمصلين المقدسيين وقوات الاحتلال في محيط باب العامود، وذلك بعد استفزازات واعتداءات نفذتها الأخيرة في المنطقة بعد خروج المصلين من المسجد الأقصى المبارك، ما أسفر عن إصابة 19 شخصا على الأقل بحسب الهلال الأحمر الفلسطيني.

وامتدت المواجهات باتجاه باب الساهرة وشارع السلطان سليمان، وقامت خلالها قوات الاحتلال بملاحقة الشبان ونصب حواجز عند محيط باب الساهرة، وأطلقت الأعيرة المطاطية وقنابل الصوت والغاز المسيل للدموع، واعتقلت أربعة شبان.

وحذر مستشار ديوان الرئاسة الفلسطينية لشؤون القدس أحمد الرويضي، من إقدام السلطات الإسرائيلية والمستوطنين على ارتكاب «مجزرة» بحق المصلين بالمسجد الأقصى في ظل التصعيد والتحريض باستهداف المسجد خلال شهر رمضان.

وقال الرويضي في بيان، إن ما يجري من تواجد عسكري كبير للشرطة الإسرائيلية في شرق القدس، والاحتكاكات التي سجلت في محيط باب العمود، يؤكد أن إسرائيل تسعى الى تصعيد الأوضاع في المدينة المقدسة.

واتهم الرويضي إسرائيل بتسخين الأوضاع في القدس وبأن لديها قرارا بالتصعيد عبر الاعتقالات واستهداف المصلين، داعيا المجتمع الدولي إلى الضغط عليها لوقف «عدوانها» المتواصل على المقدسيين.

وجاءت المواجهات في أعقاب زيارة وزير الخارجية الإسرائيلي، لمنطقة باب العامود لتقييم الأوضاع الميدانية والأمنية مع بداية شهر رمضان، بحسب ما نشرت الإذاعة الإسرائيلية.

وقال لابيد «هذه فترة متوترة ولكن لدينا قوة شرطة يمكن الوثوق بها، مشيرا إلى أن قوات الشرطة تعمل باحتراف في ظروف صعبة وسنوفر لهم جميع الموارد اللازمة».

وأدانت وزارة الخارجية الفلسطينية في بيان «اقتحام لابيد الاستفزازي» لمنطقة باب العمود في القدس والوعود، التي أطلقها للمستوطنين بنشر المزيد من قوات الشرطة في المدينة لتوفير الحماية لهم في الأعياد اليهودية.

وحذرت حركتا المقاومة الإسلامية (حماس) والجهاد الإسلامي من أن الإجراءات الإسرائيلية في منطقة باب العامود شرق القدس «تصعيد خطير».

وأدانت حركة حماس في بيان زيارة لابيد إلى منطقة باب العامود وما أعقبه من اعتداء قوات الشرطة الإسرائيلية على الفلسطينيين.

واعتبر البيان أن ما يجري دليل صارخ على إصرار إسرائيل على تنفيذ «مخططاتها الخبيثة بحق القدس والمسجد الأقصى في استفزاز لمشاعر الشعب الفلسطيني في هذا الشهر المعظم».

من جهته، قال القيادي في الجهاد الإسلامي خالد البطش خلال مسير عسكري لسرايا القدس الجناح العسكري للحركة وسط قطاع غزة إن «اقتحام القدس وضواحيها واستفزاز أهلها يعني أن فصائل المقاومة المسلحة حاضرة بكل وحداتها».

في المقابل، أوعز رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي أفيف كوخافي لقواته بالتأهب لاحتمال القيام بعملية عسكرية جديدة إذا اقتضت الضرورة ذلك.

وأفادت قناة 13 الإسرائيلية بأن كوخافي أدلى بذلك أثناء وجوده في وحدة ناحال العسكرية، حيث أوضح أن حالة التأهب القصوى قد تمتد شهرا أو أكثر.

وفسرت القناة قول كوخافي بأنه يلمح إلى احتمال القيام بعملية عسكرية على غرار تلك التي شنها على غزة في مايو الماضي، بحسب قناة «الجزيرة». وكانت سلطات الاحتلال عززت قواتها في الضفة الغربية وداخل مدن الخط الأخضر، إذ أعلنت نشر قوات إضافية على طول جدار العزل ومناطق التماس، كما دفعت بـ 15 كتيبة عسكرية إلى الضفة الغربية والحدود مع قطاع غزة.

وحذر وزير الدفاع الإسرائيلي بيني غانتس حركتي حماس والجهاد الإسلامي من محاولة تصعيد الأوضاع في الضفة الغربية.

ونقلت هيئة البث الإسرائيلي عنه القول امس إن الحركتين «تعرفان جيدا ماذا سيحدث في قطاع غزة إذا ما قامتا بتصعيد الأوضاع في الضفة الغربية».

وأضاف أن «الدوائر الأمنية تدرك الثغرات في السياج الأمني وخط التماس وتبذل جهودا كبيرة بشأنها».